القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي
المضمون والأبعاد

د. مفتاح عمر درباش
كلية القانون / جامعة التحدي

مقدمـــة :

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963ف وعندما تأسست كانت القارة تمر بتيارات متصارعة على المستويين الإقليمي والدولي أهمها:

أولاً:/ وجـــود تكتلين رئيسين بين الدول الأفريقية المستقلة الأول وهو تجمـــــع ((الدار البيضاء)) ، حيث كان يضم الدول ذات التوجهات التقدمية والاشتراكية _ والثاني تكتل دول ما يسمى بتجمع منروفيا، والذي يضم الدول ذات التوجهات المحافظة والتي لها صلات وثيقة مع الدول الغربية.

ثانياً:/ تزايد الصراع العالمي بين الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية ، وكانت أفريقيا من مناطق التنافس بينهما، سواء لجذب دول إلى صفها أو الحصول على قواعد وإمتيازات عسكرية داخل القارة الأفريقية.

ثالثاً:/ ظهور حركات التحرر الوطني في الدول الأفريقية التي كانت لا تزال تخضع للاستعمار الأجنبي، من جانب بريطانيا أو فرنسا أو البرتغال، ورافق ذلك أيضاً بوادر ظهور حركة مقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .(1)

وبالرغم من هذه التيارات المتحاربة أو المتصارعة، رأى قادة أفريقيا في ذلك الوقت مثال جمال عبد الناصر ونكروما- أنه آن الأوان لإنشاء تجمع يجمع كل دول أفريقيا المستقلة مهما كانت انتماءاتها – واختلاف أجناسها وأعراقها.

وبناء على ذلك تم الاتفاق في " آديس أبابا " على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وهي منظمة حكومية في المقام الأول، وكذلك تم الاتفاق على عقد قمة أفريقية كل عام، حيث عقدت القمة الأولى في القاهرة في شهر الصيف 1964. ولقد ركزت المنظمة في العقود الأولى من إنشائها على عملية مساعدة الشعوب الأفريقية الرازحة تحت الاستعمار على نيل حريتها. وكان ذلك الشغل الشاغل لغالبية اجتماعات المنظمة، وتم إنشاء لجنة تحرير أفريقيا في دار السلام بتنزانيا لتنسيق المساعدات العسكرية والمادية لحركات التحرير الأفريقية إلى جانب المساعدات المباشرة التي كانت بعض الدول تقدمها إلى هذه الحركات مباشرة.

وفي قمة القاهرة 1964 – اتفق على قرار هام لا يزال سارياً حتى الآن ألا وهو القبول بالحدود المتوارثة عن الاستعمار – وعلى الرغم من أن الحدود بين الدول الأفريقية قد رسمت من قبل القوى الاستعمارية إلا أنه رؤى أن الاحتفاظ بها أفضل من فتح باب المفاوضات مرة أخرى لترسيم الحدود من جديد ، لما قد يخلقه ذلك من منازعات مسلحة ، مع اقتناعنا أن غالبية هذه الحدود هي حدود مصطنعة من قبل الاستعمار وغير عملية.

وكذلك في السنوات الأولى أيضاً من عمر المنظمة كان هناك تياران رئيسيان يقودان العمل الأفريقي: –

الأول: ينادي بوحدة جميع الدول الأفريقية المستقلة على الفور وإنشاء جيش أفريقي موحد وقيادة عسكرية موحدة.

الثاني: وهو الأغلبية كان ينادي بالتريث في خطوات الوحدة والاعتماد على التعاون والتنسيق أولاً بين الدول الأفريقية.

كما أنه في العقود الأولى من عمر المنظمة نجد أنها اتسمت بإهمال المسائل الاقتصادية على الرغم من بعض القرارات ذات الطابع الاقتصادي وارتباط غالبية الدول الإفريقية المستقلة اقتصاديا بالدول التي استعمرتها من قبل، حيث أن التجارة البينية بين الدول الأفريقية لم تتجاوز 5% فقط في حين أن الجزء الأكبر كان يتم مع الدول الاستعمارية ولاسيما فرنسا – بريطانيا – البرتغال.

طوال كل هذه العقود من عمر المنظمة لم يتخل دعاة الوحدة الإفريقية عن مطالبهم وتأكيدهم بأنه لا خلاص للقارة الإفريقية في خضم التطورات العالمية المتلاحقة وانهيار الكتلة الشرقية وظهور التكتلات الدولية، من العمل على إنشاء أكبر قدر من الوحدة فيما بينها – وقد ساعد على نمو هذا التطور تهميش القارة الأفريقية ونشوب عدد كبير من النزاعات المسلحة بين دول القارة وانخفاض معدلات المساعدات الدولية وتزايد عبء المديونية .

مما سبق سوف نقسم هذا البحث إلى أربع مطالب رئيسية على النحو التالي:/

المطلب الأول:/ مسيرة الجهود التي بذلت لإنشاء الاتحاد الأفريقي ودور الجماهيرية العظمى في ذلك.

المطلب الثاني:/ أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي.

المطلب الثالث:/ أجهزة الاتحاد الإفريقي.

المطلب الرابع:/ مقارنة ميثاق الوحدة الأفريقية بالقانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

المطلب الأول

مسيرة الجهود التي بذلت لإنشـــاء الاتحاد الإفريقي ودور الجماهيرية في ذلك

لقد شهدت القارة الإفريقية تحولاً كبيراً ، بتأسيس الاتحاد الإفريقي، حيث كان للدبلوماسية الليبية دور هام جداً في إقناع قادة إفريقيا بالإتحاد الأفريقي.هذا الاتحاد الذي بدأت إرهاصات الدعوة له في قمة الجزائر 12-1999/6/14 ، حيث أقر قادة أفريقيا قبول الدعوة الموجهة إليهم من الأخ قائد الثورة وذلك باستضافة ليبيا لقمة استثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت من 6-1999/9/9 ، بهدف مناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية ، وبما يتمشى مع الظروف والتحديات العالمية الراهنة.

وانعقدت القمة الاستثنائية في مدينة سرت المجاهدة والتي كان لها الشرف أن ينطلق منها إعلان سرت في 1999/9/9 ، حيث جاء في هذا الإعلان ولأول مرة النص على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقاً لأهداف وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وقامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية على الفور، بإعداد مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي تمت دراسته على مستوى الخبراء والأجهزة المختصة، وقدم المشروع لمؤتمر القمة في دورته العادية (36) في لومي-التوجو ، حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في 2000/7/11ف بعد أن وقعت نحو 27 دولة عضو على الوثيقة.

وقامت ليبيا بعد ذلك بتوجيه دعوة لاستضافة قمة استثنائية أفريقية لمتابعة النقاش حول تطوير الاتحاد فجاءت قمة سرت 2 يومي 1-2 مارس 2001 ، حيث أعلن

رؤساء دول وحكومات القارة الإفريقية قيام الاتحاد الإفريقي رسمياً في 2 مارس الربيع 2001ف على أن يدخل القانون التأسيسي للاتحاد حيز النفاذ ، مع اكتمال تصديق ثلثي عدد الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، أي 36 دولة من جملة 53 دولة.

ولقد اكتمل التصديق من قبل النصاب المطلوب، وذلك بتوقيع نيجيريا يوم 26 ابريل 2001ف ، حيث أودعت جميع الدول وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما أكتمل إضافة لذلك توقيع جميع الدول الأعضاء وعددها 53 دولة على وثيقة القانون التأسيسي، وبعد مضي نحو 30 يوماً من ذلك، أعلن الأمين العام رسمياً في بيان صحفي، أنه تم استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الإفريقي وإبلاغ جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية بدخوله حيز النفاذ. وبهذا تقرر أن يحل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد مرور فترة انتقالية مدتها عام على الأقل ، حيث يقوم خلالها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الدورة (37) باتخاذ القرارات اللازمة والمتعلقة بتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وذلك وفقاً للمادة (33)، من القانون التأسيسي.

وبالفعل عقدت الدورة المشار إليها في " لوساكا" عاصمة زامبيا يوم 2001/7/26ف واتخذت القرارات والإجراءات العملية اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام القانون التأسيسي وإنشاء أجهزة ومؤسسات الاتحاد. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الاتحاد الإفريقي هي:/

(1) - الوحدة الأفريقية لم تلبي طموح الآباء المؤسسيين لها في شأن توحيد القارة الإفريقي.

2))- إدراك الأخ قائد الثورة مؤسس الاتحاد أن التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في العالم اليوم لا تسمح بالدول القزمية والكيانات الضعيفة بالعيش بسلام

وآمان، وأن عالم الألفية الثالثة لا يحترم إلا الأقوياء وأن العالم بدأ يتشكل لفضاءات مثل ((الاتحاد الأوروبي- الآسيان في آسيا – فضاء أمريكا الجنوبية – الاتحاد الإفريقي)) ، وكذلك فإن التعامل في المستقبل سوف يكون عن طريق هذه الفضاءات.

3))- أنه لا مخرج لأفريقيا من حالة الفقر والجهل والمرض والضعف والنهب الذي ينهش شعوبها ويستنزف ثرواتها إلا بوحدتها ولم شتاتها وحشد إمكاناتها المادية والبشرية لمواجهة هذا العدو.

4)) - عدم قدرة المنظمة على إدارة الصراعات أو حلها في ظل تفاقم الأزمات والصراعات والحروب الأهلية التي اجتاحت القارة ، كما أن المنظمة أصبحت غير قادرة على مواجهة موجات العولمة بسلبياتها وآثارها المدمرة.

جامعة سرت
مكتبة كلية القانون - سرت
رقم التسجيل :----------
رقم الصنف :----------

المطلب الثاني
أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي

تنص المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على مجموعة من الأهداف التي تشكل في مجملها أهدافا سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية ، كما جاء في ديباجة ميثاق الاتحاد تأكيده على الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال أهدافها ودور مؤسسيها ((وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المنظمة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية))، كما يعكس القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في ديباجته الاستجابة للتطورات العالمية والتكيف مع التغيرات التي يشهدها العالم، مما يضع أهدافا جديدة لهذا الاتحاد غير تلك التي تجاوزها الزمن أو الخاصة بالاستقلال والتحرر من الاستعمار المباشر الذي كان الهم الأول للقارة الإفريقية غداة إنشاء منظمة الوحدة

الإفريقية عام 1963. وهو ما جاء في ديباجة ميثاقها والمادة الثانية منه، فالأهداف الجديدة هي التصدي للتحديات المتعددة على ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية وحل المنازعات.(2)

أولاً:/ أهداف الاتحاد الأفريقي

1) تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.
2) الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
3) التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
4) تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها.
5) تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
6) تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
7) تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.
8) تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.
9) تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.
10) تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية.
11) تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

12) التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

13) العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

ثانياً:/ مبادئ الاتحاد الإفريقي:

تنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي على مجموعة من المبادئ نجملها في الآتي:

1.مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

2.احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.

3.مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد، هذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي وردت في القانون التأسيسي فلم تعطي المنظمة السابقة أي اعتبار لمبدأ المشاركة في تسيير أعمالها رغم الأفكار التي كانت مطروحة – وظلت تتعامل معها على استحياء دون مشاركة شعبية في صنع القرار الإفريقي داخل المنظمة.

4.وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.

5.تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر ((مؤتمر الدول والحكومات)).

6.منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

7.عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

8.حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

9.حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

10.التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.

11.تعزيز المساواة بين الجنسين.

12. احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

13. احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

14. إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.

المطلب الثالث

أجهزة الاتحاد الأفريقي

حددتها المادة الخامسة من القانون التأسيسي ونتناول أهمها كالآتي:

1)) مؤتمر الاتحاد:

وهو يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول. وهو يعتبر الجهاز الأعلى للاتحاد ويجتمع مرة في السنة على الأقل في دورة عادية، وبناءاً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية أو استثنائية وتصدر قراراته بالإجماع، وإذا تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء.

ويعتبر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أهم أجهزة الاتحاد وهو يعكس السلطة المطلقة في مؤسسات الدولة في أفريقيا، فهذا المؤتمر يقوم بالمهام التالية:/

1)) تحديد السلطات المشتركة للاتحاد.

2)) يستلم ويبحث التقارير والتوصيات عن أجهزة الاتحاد تم يتخذ القرار.

3)) يملك إنشاء أجهزة جديدة للاتحاد ، أي بمعنى أخر يملك تشكيل مؤسسات الاتحاد كيفما شاء.

4)) اعتماد ميزانية الاتحاد.

5)) إصدار التوجيهات للمجلس التنفيذي حول النزاعات والسلام.

6)) تعيين قضاة محكمة العدل الإفريقية وإنهاء مهامهم.

7)) يجوز للمؤتمر تفويض ما شاء من سلطات ومهام، لأي من أجهزة الاتحاد.

وهذا يعني أن نجاح الاتحاد ومؤسساته مرتبط بمدى حسن نوايا وإرادة الزعماء والأفارقة وهم في الغالب يتمسكون بسلطات مطلقة على المستوى الداخلي ولا يتصور تنازلهم عن بعض السلطات الفوق قومية لصالح تفعيل مؤسسات الاتحاد.(3)

2)) المجلس التنفيذي:

يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء ويجتمع مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين، ويجتمع في دورة غير عادية بناءاً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء.(4)

3)) برلمان عموم أفريقيا:

من أجل ضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا تم إنشاء برلمان عموم أفريقيا وهو يضم مندوبين مختارين أو مصعدين حسب الأحوال من قبل البرلمانات الإفريقية. ومقر البرلمان دولة جنوب أفريقيا.

4)) محكمة العدل الأفريقية:

من أجل تسوية المنازعات الأفريقية سلمياً نص القانون التأسيسي على ضرورة أنشاء آلية يسند إليها هذا الاختصاص فتم إنشاء محكمة العدل الأفريقية ، ولاشك أن إنشاء مثل هذه المحكمة يمثل تحدياً مؤسسياً لا يمكن الاستهانة به، فهل سيلجأ الأفارقة في شأن تسوية منازعاتهم وهي كثيرة إلى هذه المحكمة ؟!.

5)) المؤسسات المالية:

نص القانون التأسيسي على ضرورة إنشاء مؤسسات مالية تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها ، فهذه المؤسسات المالية والاقتصادية تعكس اهتمام الاتحاد بالتنمية ، وهي أساس حل المشاكل في القارة السمراء، وهي مؤسسات جديدة لم تكن موجودة في السابق ،فالقارة تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة تبدأ من البنية التحتية إلى أهم المشاكل الاقتصادية على الساحة الدولية ولهذا تضمّن القانون التأسيسي للاتحاد في مادته (29) النص على إنشاء:

- المصرف المركزي الأفريقي.
- صندوق النقد الأفريقي.
- المصرف الأفريقي للاستثمار.

6)) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد.

7)) مجلس الأمن والسلم الأفريقي:

له اختصاصات واسعة في مجال فض المنازعات بالطرق السلمية.

المطلب الرابع
مقارنة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي

أولاً: أوجه التشابه

1. أكدت ديباجة كل من منظمة الوحدة الإفريقية والقانون التأسيسي للاتحاد على أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية لتحقيق الآمال المشروعة للشعوب الإفريقية.

2. تأكيد كل من ميثاق المنظمة والقانون التأسيسي على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، حيث أنهما يؤكدان على مبادئ السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للنزاعات التي قد تنشب بين دول الاتحاد ونبذ العنف والحروب العدوانية.

3. يؤكد كل من ميثاق المنظمة والقانون التأسيسي للاتحاد على مراعاة حقوق الإنسان وعدم التفرقة بين الشعوب بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو الدين.

ثانياً:/أوجه الاختلاف

1. نظرا لاختلاف الظروف الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نشأت في ظلها منظمة الوحدة الإفريقية والظروف التي عليها العالم الآن نجد أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، كان يؤكد على حل تحديات ما بعد مرحلة الاستعمار التقليدي مثل تحديات التحرير الاقتصادي والتحرر السياسي في حين أن القانون التأسيسي للاتحاد يؤكد على ضرورة حل المشاكل التي تواجهها أفريقيا في عصرها الحالي.

2. يركز القانون التأسيسي للاتحاد على التعاون الإفريقي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ،أما ميثاق المنظمة ، فإن تركيزه كان منصباً على التعاون السياسي في المقام الأول.

3. أقر القانون التأسيسي للاتحاد مبدأ التدخل لأسباب إنسانية وهو مبدأ لم يكن منصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

4. يؤكد القانون التأسيسي على أهمية التنظيمات الجهوية في تحقيق عملية التكامل الإفريقي، بينما يلاحظ غياب هذا البعد في إطار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

5. تعتبر المؤسسات والأجهزة التابعة للاتحاد الأفريقي أكثر تنوعاً من حيث الكم والكيف مقارنة بأجهزة منظمة الوحدة الإفريقية.

6. أعتمد القانون التأسيسي للاتحاد اللغة العربية ضمن اللغات المعمول بها في إطار مؤسسات وأجهزة الاتحاد في حين خلا ميثاق المنظمة من ذلك.

7. تبنى القانون التأسيسي آلية لحل المنازعات بالطرق السلمية ، وذلك بتأسيسه لمحكمة العدل الإفريقية.

الخاتمة

شهدت القارة الإفريقية تحولاً كبيراً بتأسيس الاتحاد الإفريقي ولاشك أن إقامة هذا الاتحاد يمثل امتدادا لجهود بعض البلدان وشعوب القارة في بحثها عن الوحدة والسلام والأمن والاستقرار والتنمية، كما أن إنشاء هذا الاتحاد يعتبر مؤشرا حقيقيا على رغبة شعوب القارة في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية، ونقل القارة من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب والإهمال والتهميش الدولي إلى حالة من الاستقرار والأمن، والتعاون وبناء شراكات إيجابية بناءة مع القوى الدولية المختلفة، لاسيما في إطار منظمة الأمم المتحدة وفروعها جميعها.(6)

فالدور المستقبلي للاتحاد الأفريقي مرهون بمدى جدية وقدرة صانعي القرار والأكاديميين والمثقفين في القارة الأفريقية في تعزيز وتفعيل دور الاتحاد ومؤسساته في كافة المجالات، فمفهوم الوحدة الأفريقية بدأ يتبلور على يد الأفارقة ، وخاصة على يد أولئك الذين نسميهم الآباء المؤسسين للوحدة الأفريقية والذين ساهموا في تحرير القارة بداية من كوامي نكروما وجمال عبد الناصر وجومو كينياتا وأزيكيوي وسيكتوري وإلى معمر القذافي ومانديلا.

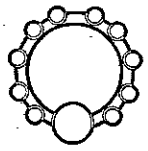

قائمة بأهم مراجع البحث

1)) الأستاذ – أحمد حجاج – الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، رؤية مقارنة (بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية) يومي الـ 13.12 الصيف 2001ف، بمركز البحوث الأفريقية - جامعة القاهرة الطبعة الأولى أكتوبر ص 89.

2)) أ.البشير الكوت- مسيرة الوحدة الأفريقية بحث مقدم إلى مؤتمر الاتحاد الإفريقي منشورات المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الطبعة الثانية 2007.ص54.

3)) نفس المرجع ص 59.

4)) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

5)) د.سالم حسين عمر- إستراتيجية التعاون العربي الأفريقي – المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الطبعة الثانية 2007ف.

6)) www.AfricanUnion.com